المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانــات المــالية الموحــدة
٣١ ديسمــبر ٢٠١٨

رقم السجل التجاري	:	٥٥١٣٣ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي - قطاع التجزئة)
المكتب المسجل	:	مرفأ البحرين المالي برج المرفأ الشرقي المنامة - مملكة البحرين ص.ب: ٦٠٠٠٢
أعضاء مجلس الإدارة	:	جاسم محمد الصديقي – رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة - *نائب رئيس مجلس الإدارة* هشام أحمد الريّس رياض عيد اليعقوب عبدالله عبدالكريم شويطر د.خالد محمد الخزرجي مصطفى غازي خريبا فؤاد طارق خان يوسف إبراهيم الغانم محمد عبدالمحسن الراشد
الرئيس التنفيذي	:	سطام سليمان القصيبي
سكرتير مجلس الإدارة	:	محمد عبدالله صالح
مدققو الحسابات	:	كي بي إم جي فخرو - البحرين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المحتويات	الصفحة
تقرير رئيس مجلس الإدارة	١ – ٢
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٣
تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين	٤
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	٥
بيان الدخل الموحد	٦
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٧ – ٨
بيان التدفقات النقدية الموحد	٩
بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد	١٠ – ١١
بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ – ٧٩

المصرف الخليجي التجاري
KHALEEJI COMMERCIAL BANK

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري ("المصرف") وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

خلال هذا العام واصل المصرف الخليجي التجاري تحقيق أرباح سنوية للمساهمين في الشركة الأم وذلك على الرغم من تحديات الوضع الاقتصادي، والتي جاءت نتيجة لإستمرار حالة عدم الإستقرار في الأسواق المالية والإنخفاض في أسعار النفط. إلا أن المصرف تمكن من المحافظة على الربحية. حيث أن العام ٢٠١٨ كان بالنسبة لنا خطوة أخرى على سلم النجاح حيث تمكّنا من تحقيق إنجازات ملحوظة في مختلف المجالات، كان من أبرزها تقوية المركز المالي للمصرف وجودة موجوداته.

فعلى الرغم من الظروف غير المواتية التي ظلت سائدة خلال العام المنصرم، واجهنا وتغلبنا على كثير من التحديات وذلك بفضل من الله ثم من خلال نهجنا وتوجهنا الاستراتيجي. حيث تمكنا كمؤسسة مالية إسلامية صاعدة من تقديم حلول مالية مبتكرة ومنح قيمة اضافية لجميع أصحاب المصلحة. وسيستمر المصرف الخليجي التجاري في مواصلة سياسته التوسعية على كافة الأصعدة من خلال تبني عدد من المبادرات والخطط التطويرية الهادفة لتعزيز مكانة المصرف وزيادة حصته السوقية ورفع قدرته التنافسية.

الأداء العام للمصرف

إستطاع المصرف وبفضل من الله خلال عام ٢٠١٨ من تحقيق نتائج طيبة عكست نجاحنا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمناها للمصرف. وذلك من خلال تطبيق نموذج عمل يقوم على دراسة السوق وإستثمار الفرص المتاحة فيه وتقديم منتجات وخدمات تتناسب مع تطلعات العملاء. حيث إستطاع المصرف ومن خلال إستثمار المكانة التي حظى بها على المستويين المحلي والإقليمي، من تحقيق نتائج طيبة على صعيد تطوير الأعمال.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء البنك هذا العام نمو إجمالي الموجودات إلى ٨٥٠,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨ مقارنة مع ٧٨٥,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧، اي بزيادة وقدرها ٨,٤%. كما نمى إجمالي ودائع العملاء إلى ٥٣٧,٣ مليون دينار بحريني خلال العام ٢٠١٨ مقارنة مع ٤٩٦,٠ مليون دينار بحريني خلال ٢٠١٧، أي بزيادة وقدرها ٨,٣%. هذا إلى جانب نمو أصول تمويلات الشركات إلى ٣٠١,٢ مليون دينار في عام ٢٠١٨، مقارنة مع ٢٩٨,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٧، إي بزيادة وقدرها ٠,٨%.

ومن جانب أخر، تمكن المصرف من تحقيق نمواً في معدل الموجودات السائلة والتي تمثل نسبة ٣٠% من إجمالي الموجودات ومعدل كفاءة رأس المال بنسبة ١٥,٩%، الأمر الذي مكّن المصرف من إستثمار الملاءة المالية العالية في الدخول في صفقات ناجحة بالصكوك والتي تعتبر إستثماراً آمناً مع عوائد مالية مرتفعة حيث شهدت محفظة الصكوك إرتفاعاً ملحوظاً بلغ ٤٢,٣% وذلك بمبلغ ١٦١,٣ مليون في ٢٠١٨م مقابل ١١٣,٣ مليون في عام ٢٠١٧م. ونتيجة لذلك، إستطاع المصرف بفضل الله، خلال العام ٢٠١٨ من تحقيق أرباح صافية عائدة على مساهمي الشركة الأم بلغت ٦٥٩ ألف دينار بحريني. حيث قام مجلس الإدارة ومن منطلق إستراتيجية العمل الواعية والمتحفظة التي يتبناها المصرف، بمراجعة وتقييم لموجوداته، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناءاً على نتائج هذه المراجعة، تم إعتماد مبلغ ٦,٢ مليون دينار كمخصصات إحترازية عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك بهدف تقوية المركز المالي للمصرف ودعم نموه خلال العام ٢٠١٩.

المصرف الخليجي التجاري
KHALEEJI COMMERCIAL BANK

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

إن هذه النتائج جاءت نتيجة التوسع في كافة الانشطة المصرفية ونتاج للعمل والجهد المتواصل لفريق عمل المصرف الذى أمن بالاهداف الاستراتيجية للمؤسسة. حيث عمل المصرف خلال العام على تحسين الميزانية العمومية للبنك عن خلال بناء قاعدة أصول عالية الجودة إلى جانب التركيز على تعزيز الخدمات المقدمة لعملاء البنك. كما تم تبني استراتيجية طموحة لتعزيز إيرادات البنك على المدى القصير والطويل. وعليه، فقد تم تركيز الاهتمام من قبل الإدارة على توجيه التمويلات والميزانية العمومية نحو المشاريع المحلية والإقليمية القائمة والتي تمتاز بمتانة وجودة الأصول الضامنة لها.

نظرة مستقبلية

إننا في مجلس الإدارة نؤمن بأن المصرف يسير بخطى ثابتة لتعزيز مكانته الريادية بين المصارف الإسلامية في مملكة البحرين. ويؤكد ذلك الزيادة الكبيرة خلال عام ٢٠١٨ في عدد عملاء المصرف ممن يستفيدون من المنتجات الإستثمارية والحلول التمويلية المبتكرة والخدمات المصرفية المتميزة التي يقدمها لهم المصرف. الأمر الذي دفعنا لتبني مبادرات هامة وتوسعية يعتزم المصرف تنفيذها خلال العام ٢٠١٩م والأعوام التي تليه، بما فيها خطط المصرف الرامية لتعزيز محفظته التمويلية من خلال طرح حلول تمويلية مبتكرة للأفراد والشركات.

كما سنعمل على إستثمار المكانة التي الوصل لها المصرف على المستويين المحلي والإقليمي، والتي بلا شك ستساعده على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعة له. وفي سبيل تحقيق ذلك، سيعمل المصرف على تحقيق المزيد من النمو والتنوع في المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروعه التجارية وقنوات إتصاله الإلكترونية، من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، مع التأكيد على جودة الخدمات التي يقدمها، وبما يكفل تعزيز قدراته التنافسية. هذا إلى جانب الإستثمار في التقنية الحديثة وتطوير أنظمة إدارة المخاطر بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم إمتناني إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ولمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير، ولبورصة البحرين وسوق دبي المالي على تعاونهم الدائم.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم إمتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتفانيهم.

والله ولي التوفيق.

السيد جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري ش . م . ب
المنامة – مملكة البحرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أعمال المصرف والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2018م.

فقد راجعت الهيئة الشرعية أعمال المصرف الاستثمارية والتمويلية، والشركات التابعة له، والعقود والاتفاقيات، والهياكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018م. وذلك للتأكد من موافقتها للفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها، والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتثمن الهيئة الشرعية الجهد الذي قامت به إدارة المصرف فيما يتعلق بتطبيق ضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد الهيئة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراقبته من أعمال وتطبيقات وأنشطة المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

نطاق العمل وأساس الرأي

لقد قامت الهيئة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال اجتماعاتها الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي للهيئة، ومن خلال إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وبناءً على خطة التدقيق بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من خلو المعاملات والاستثمارات والتمويلات من أي خطأ جوهري، ومراجعة العقود والاتفاقيات، وأن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حساب البر والخير، وأن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على المساهمين.

الرأي

ترى الهيئة الشرعية أن أعمال المصرف، وأنشطته، وخدماته التمويلية والاستثمارية موافقة لفتاوى وقرارات الهيئة، وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح	فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي	فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي
رئيس الهيئة	عضو الهيئة التنفيذي	عضو الهيئة

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : www.kpmg.com/bh
س.ت : ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لأحكام قانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٠٠
٦ فبراير ٢٠١٩

كي بي إم جي فخرو، هي شركة بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين
وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي ام جي الدولية التعاونية
(كي بي إم جي)، مؤسسة سويسرية. جميع الحقوق محفوظة

بيـان المركـز المـالـي الموحـد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٩٩,٤٠١	٧٥,٧٨٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧	٤٣,٦٣٧	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	٨	٣٢٧,٦٤٠	٢٥٤,٥٠٤
استثمار في الصكوك	٩	١٦١,٣٢٤	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠	١٠٨,٦٧٨	٩٧,١٩٣
أقساط إيجارات مستحقة		١١,٥٢٥	٨,٥٩٠
استثمارات في أوراق مالية	١١	٥٠,٠٣٩	٥٢,٢٠٣
استثمارات عقارية	١٢	١٨,٠٨١	١٩,٦٢١
عقارات قيد التطوير		٦,٢٥١	٦,٢٥١
موجودات أخرى		١٦,٤٩٨	١٦,٠٠٠
عقارات ومعدات	١٣	٧,٨٦٥	٧,٧٥٥
إجمالي الموجودات		**٨٥٠,٩٣٩**	**٧٨٥,٢٢٠**
المطلوبات			
ودائع من مؤسسات مالية		١٥٨,٣٤٩	١٢٤,٢٦٥
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٤	١٢٠,٤٧٠	٦١,٣٥٩
تمويل متوسط الأجل	١٥	٤١,٣٥٧	٤١,٣٠٨
حسابات جارية للعملاء		٧٠,٤١٦	٧٤,٨٣٣
مطلوبات أخرى	١٦	١٠,٥١٢	٧,٩٥٣
إجمالي المطلوبات		**٤٠١,١٠٤**	**٣٠٩,٧١٨**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٧	**٣٤٦,٣٧٣**	**٣٥٩,٨١٨**
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	١٠٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠
إحتياطي قانوني		٨,٢٢٥	٨,١٥٩
أسهم خزينة		(١١,٢٩٥)	(١٠,٢١٢)
برنامج خطة حوافز الموظفين		(٢٩)	(٧٠)
(خسائر متراكمة) / أرباح مستبقاة		(٧٢٩)	١٠,١٦٢
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (صفحة ٧)		**١٠١,١٧٢**	**١١٣,٠٢٩**
حصص غير مسيطرة		٢,٢٩٠	٢,٦٤٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		**٨٥٠,٩٣٩**	**٧٨٥,٢٢٠**

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٦ فبراير ٢٠١٩، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٢٦,٥٦٥	٢٧,٣٦٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية		٩٥٥	٧٦١
إيراد من الصكوك	١٩	٦,٣٧٧	٤,٧٣٦
إيراد من استثمارات في أوراق مالية		١,٤٢٢	(١,٦٥٨)
رسوم وإيرادات أخرى		٢,٨٤٢	٢,٦٤٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**٣٨,١٦١**	٣٣,٨٥١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمارقبل حصة المصرف كمضارب	١٧	(١٤,٢٢١)	(١٤,٨٨٤)
حصة المصرف كمضارب	١٧	٥,٦١٩	٧,٤٣٦
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		**(٨,٦٠٢)**	(٧,٤٤٨)
مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(٨,١٩٠)	(٥,٣٣٤)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل		(٢,٠٥٤)	(٦٤٨)
إجمالي الإيرادات		**١٩,٣١٥**	٢٠,٤٢١
تكلفة الموظفين	٢٠	٧,١٧٥	٦,٦٧٤
مصروفات تشغيلية أخرى	٢١	٥,٢٥٢	٥,٤٥٩
إجمالي المصروفات		**١٢,٤٢٧**	١٢,١٣٣
ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		**٦,٨٨٨**	٨,٢٨٨
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢٢	(٦,٢٨٨)	(٧,٤٧٠)
ربح السنة		**٦٠٠**	٨١٨
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		٦٥٩	١,٩٦٩
حصص غير مسيطرة		(٥٩)	(١,١٥١)
		٦٠٠	٨١٨
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٢٧	**٠,٦٩**	٢,٠٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٨	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة) /أرباح مستبقاة	المجموع	حصص غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ (كما تم الإعلان عنه سابقاً)	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,١٥٩**	**(١٠,٢١٢)**	**(٧٠)**	**١٠,١٦٢**	**١١٣,٠٣٩**	**٢,٦٤٥**	**١١٥,٦٨٤**
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)	-	-	-	-	(١١,٠٦٩)	(١١,٠٦٩)	-	(١١,٠٦٩)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ (المعدل)	١٠٥,٠٠٠	٨,١٥٩	(١٠,٢١٢)	(٧٠)	(٩٠٧)	١٠١,٩٧٠	٢,٦٤٥	١٠٤,٦١٥
ربح السنة	-	-	-	-	٦٥٩	٦٥٩	(٥٩)	٦٠٠
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**٦٥٩**	**٦٥٩**	**(٥٩)**	**٦٠٠**
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	٦٦	-	-	(٦٦)	-	-	-
صافي أسهم خزينة مشتراة	-	-	(١,٠٨٣)	-	-	(١,٠٨٣)	-	(١,٠٨٣)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	-	٤١	٤٢	٨٣	-	٨٣
فقدان السيطرة	-	-	-	-	(١٦)	(١٦)	(٢٩٦)	(٣١٢)
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٤٤١)	(٤٤١)	-	(٤٤١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,٢٢٥**	**(١١,٢٩٥)**	**(٢٩)**	**(٧٢٩)**	**١٠١,١٧٢**	**٢,٢٩٠**	**١٠٣,٤٦٢**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد *(يتبع)*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	أرباح مستبقاة	المجموع	حصص غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	١٠٥,٠٠٠	٧,٩٦٢	(٨,٨٣٢)	(١٨٢)	٨,٧٥١	١١٢,٦٩٩	٣,٧٩٦	١١٦,٤٩٥
ربح السنة	-	-	-	-	١,٩٦٩	١,٩٦٩	(١,١٥١)	٨١٨
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة	-	-	-	-	١,٩٦٩	١,٩٦٩	(١,١٥١)	٨١٨
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١٩٧	-	-	(١٩٧)	-	-	-
صافي أسهم خزينة مشتراة	-	-	(١,٣٨٠)	-	-	(١,٣٨٠)	-	(١,٣٨٠)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	-	١١٢	-	١١٢	-	١١٢
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٣٦١)	(٣٦١)	-	(٣٦١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٠٥,٠٠٠	٨,١٥٩	(١٠,٢١٢)	(٧٠)	١٠,١٦٢	١١٣,٠٣٩	٢,٦٤٥	١١٥,٦٨٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
أنشطة التشغيل			
مبالغ مستلمة من موجودات التمويلات، صافي		٤٠,٣٩٢	٢٣,٢٨٦
مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي		(١٥,١٤٥)	(١٠,٥٤٣)
إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل		٩٥٥	٧٦٠
أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار		(٧,١٨٤)	(٧,٥٣٣)
سحوبات من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي		(١٣,٤٤٤)	(٤٤,٨٣٤)
مبالغ مدفوعة لأرباح الودائع		(٨,١٩٠)	(٤,٦١٢)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(١٠,٦٤٢)	(١٣,٢٢٨)
مبالغ مستلمة أخرى		٢,٨٧٨	٢,٦٤٣
مبالغ مصروفة في أعمال الخير		(٤٢٢)	(٤٢٧)
سحوبات من حسابات جارية للعملاء، صافي		(٤,٣٤١)	(٩٨١)
ودائع من مؤسسات مالية، صافي		٣٤,٠٨٤	٦٥,١٨٦
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		٥٩,١١١	(٣٩,٢٩٠)
صافي (مدفوعات ل) / سحوبات من الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		(٣,٣٦٠)	٢,٣٩٥
إيراد صكوك مستلمة		٥,٩٣٧	٤,٠١٥
ودائع لدى مؤسسات مالية		-	(١,٠٤٨)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التشغيل		**٨٠,٦٢٩**	(٢٤,٢١١)
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك		(٦٣,٢٠٥)	(٥٩,٠٥٤)
مبالغ مستلمة من بيع/ تسوية صكوك		١٥,١٣٥	١٩,٤٦٥
(شراء) / مبالغ مستلمة من تسوية استثمارات في أوراق مالية		(٩٧)	٩٢
(شراء) / مقبوضات من بيع استثمارات عقارية		(١٠٥)	٤٥٢
أرباح مستلمة/ إيراد من استثمارات في أوراق مالية		١,٤٧٨	٣٩٩
شراء عقارات ومعدات، صافي		(٦٧٤)	٤١
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(٤٧,٤٦٨)**	(٣٨,٦٠٥)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم الخزينة، صافي		(١,٢٣٤)	(١,٣٨٠)
مبالغ مستلمة من تمويل متوسط الأجل، صافي		٥٠	٤١,٠٠٤
مصروفات تمويل مدفوعة لتمويل متوسط الأجل		(٢,٠٥٤)	(٤٢٥)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التمويل		**(٣,٢٣٨)**	٣٩,١٩٩
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**٢٩,٩٢٣**	(٢٣,٦١٧)
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		٩١,٢٤٨	١١٤,٨٦٥
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**١٢١,١٧١**	٩١,٢٤٨
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	٧٨,٥٨١	٥٨,٣٢٧
ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل	٧	٤٢,٥٩٠	٣٢,٩٢١
		١٢١,١٧١	٩١,٢٤٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٨	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل / (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٥٢٩	١,٠٠	٣,٥٢٩	(٩٥)	-	١١٧	(١١٧)	-	-	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٧٧٦	**(٩٥)**	**-**	**١١٧**	**(١١٧)**	**-**	**-**			**١٠,٦٨١**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ *(يتبع)*

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٧	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٧			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل / (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢	٦,٣٠٤	١,٠٠	٦,٣٠٤	(٥٠)	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٦٥٢	١,٠٠	٣,٦٥٢	(١٢٣)	-	-	-	-	-	٣,٥٢٩	١,٠٠	٣,٥٢٩
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٩٤٩	(١٧٣)	-	-	-	-	-	١٠,٧٧٦		١٠,٧٧٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٨	٢٠١٧
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
الرصيد كما في ١ يناير	٦٧٤	٧٢٣
تبرعات المصرف	٤٤١	٣٦١
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	١٥	١٧
مجموع المصادر	**١,١٣٠**	١,١٠١
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	(٤٢٢)	(٤٢٧)
مجموع الاستخدامات	**(٤٢٢)**	(٤٢٧)
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر	**٧٠٨**	٦٧٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٧ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين. تم إدراج أسهم المصرف في سوق دبي المالي.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٨	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٧	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بأسهم لصالح نظام حوافز الموظفين (إيضاح رقم ٢٠)
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩,٠٨%	١٩,٠٨%	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"

٢. بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لايوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

٣. أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطريقة طبيعة المصروف.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٢٤).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، بإستثناء أثر التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠).

أ. المعايير الجديدة الصادرة ولكن غير سارية من ١ يناير ٢٠١٨

لا توجد أي معايير أو تفسيرات جديدة صادرة سارية المفعول خلال السنة.

ب. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية

التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧، هذا المعيار ساري المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. قامت المجموعة بتطبيق المعيار مبكراً ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨ حسب توجيهات مصرف البحرين المركزي. يهدف هذا المعيار لتأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية على مختلف التمويلات الإسلامية، والاستثمارات وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية، والمخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية، والتي تمكّن على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية على القيام بتقييم عادل للمبالغ، والتوقيت، وعدم اليقينية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بهذه الموجودات. معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١)- المخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥)- الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعالج انخفاض القيمة.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول.(١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

لغرض هذا المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرضات ضمن الفئات التالية:

أ.الموجودات والتعرضات الخاضعة للمخاطر الائتمانية (تخضع لمنهجية الخسائر الائتمانية):

١.الذمم المدينة.

٢.التعرضات خارج الميزانية العمومية.

ب.المخزون (يخضع لمنهجية القيمة القابلة للتحقق).

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية (يتبع)

ج. الموجودات والتعرضات التمويلية والاستثمارية الأخرى الخاضعة للمخاطر الأخرى، عدا مخاطر الائتمان (تخضع لمنهجية انخفاض القيمة).

تعتبر منهجية الخسائر الائتمانية للذمم المدينة والتعرضات خارج الميزانية العمومية منهجية القياس المزدوج، والذي يتم بموجبها قياس مخصص الخسارة إما كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً، أو خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) ليحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١) ويقدم منهجية الخسائر الائتمانية مع نموذج تطلعي "للخسائر الائتمانية المتوقعة". نموذج انخفاض القيمة الجديد سيكون واجب التطبيق على الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان. كما يتطلب عدد من القرارات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تعيين عدد السيناريوهات المستقبلية والموازين ذات العلاقة لكل نوع من المنتجات/ الأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة المصاحبة.
- إعداد مجموعات لموجودات مالية مماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

خسارة انخفاض القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية القيمة القابلة للاسترداد.

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) تغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية والتسويات على المبالغ المحتسبة سابقاً في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. كما هو مسموح طبقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)، اختارت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة. أي تعديلات على المبالغ الدفترية للموجودات المالية كما في التاريخ الانتقالي، تم احتسابها في الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة.

الإفصاح عن الآثار الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ موضح أدناه:

أ) التغييرات في السياسات المحاسبية

التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمصرف والناتجة من تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) ملخصة في إيضاح رقم (٥)(أ) (ب). بما أنه لم يتم تعديل أرقام المقارنة، فإن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية لفترات المقارنة تستند على المعايير ذات العلاقة كما هو مفصح عنه في البيانات المالية الموحدة المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

ب) أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠

(١) الجدول التالي يوافق بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية والموجودات مشتراة لغرض التأجير بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (١١)، مع المبالغ الدفترية بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) عند الانتقال للمعيار الجديد في تاريخ ١ يناير ٢٠١٨.

٥ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية (يتبع)

	المبالغ الدفترية لمعيارالمحاسبة المالي رقم (١١) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إعادة القياس	المبالغ الدفترية لمعيارالمحاسبة المالي رقم (٣٠) كما في ١ يناير ٢٠١٨
أرصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	١٠٩,٧٥٦	٢	١٠٩,٧٥٨
موجودات التمويلات	٣٥٤,٥٠٤	٨,٨٣٣	٣٦٣,٣٣٧
استثمار في الصكوك	١١٣,٣٤٧	٣	١١٣,٣٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)	١٠٥,٧٨٣	١,٧١٧	١٠٧,٥٠٠
التزامات وعقود ضمانات مالية	٦٧,١٣٧	٥١٤	٦٧,٦٥١
	٧٥٠,٥٢٧	**١١,٠٦٩**	**٧٦١,٥٩٦**

(٢) انخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان، و موجودات مشتراة لغرض التأجير، والالتزامات:

مخصص انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ١١	**١٢,٦٤٥**
الزيادة في انخفاض القيمة المحتسب كما في ١ يناير ٢٠١٨ على:	
أرصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	٢
موجودات التمويلات	٨,٨٣٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)	١,٧١٧
صكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة	٣
التزامات وعقود ضمانات مالية	٥١٤
مخصص انخفاض القيمة كما في ١ يناير ٢٠١٨ بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)	٢٣,٧١٤

٣) الجدول التالي يوضح التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان كما في ١ يناير ٢٠١٨، حسب المرحلة:

١ يناير ٢٠١٨	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٥,٧٨٧	-	-	٧٥,٧٨٧
إيداعات لدى المؤسسات المالية	٣٣,٩٦٩	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	٢٣٢,٠٤٥	٨٣,٣٣٧	٣٩,١٢٢	٣٥٤,٥٠٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)	٧٩,٢١٥	١٦,٤٠٦	١٠,١٦٢	١٠٥,٧٨٣
استثمار في الصكوك	١١٣,٢٠٠	-	١٤٧	١١٣,٣٤٧
التزامات وعقود ضمانات مالية	٤٦,٩٠٣	١٨,٩٥٠	١,٢٨٤	٦٧,١٣٧
	٥٨١,١١٩	**١١٨,٦٩٣**	**٥٠,٧١٥**	٧٥٠,٥٢٧

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية (يتبع)

٤) الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة في مختلف المراحل خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
الرصيد الافتتاحي في ١ يناير	٢,٨٦٠	١٠,٥٣٧	١٠,٣١٧	٢٣,٧١٤
المحول إلى المرحلة ١	٣,١٨٨	(٣,٠٨٦)	(١٠٢)	-
المحول إلى المرحلة ٢	(٣١٦)	٣٩٨	(٨٢)	-
المحول إلى المرحلة ٣	(٢٢٩)	(٢,٤٦٣)	٢,٦٩٢	-
صافي التحويلات	٢,٦٤٣	(٥,١٥١)	٢,٥٠٨	-
شطب	-	-	(١,٥٦٦)	(١,٥٦٦)
مخصص الفترة (صافي)	(٤٠٤)	(١,٤٦٨)	٥,٩٥٥	٤,٠٨٣
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	**٥,٠٩٩**	**٣,٩١٨**	**١٧,٢١٤**	**٢٦,٢٣١**

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠% من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٥ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الاستثمارات في الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمارس المجموعة سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم إحتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمِر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمَر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمَر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمَر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبيّنة في إيضاح رقم ٥ (ك)١.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد(يتبع)

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعض الاستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات .إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أوراق مالية واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية هي الاستثمارات التي لاتتوافر فيها مميزات الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الأدوات كاستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الاستثمار في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

الاستثمارات في حقوق الملكية :
يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

يمتلك البنك استثماراً واحداً في أوراق مالية مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات.المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات الإنخفاض في القيمة.

٥. *السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)*

ج) *استثمارات في أوراق مالية (يتبع)*

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم بإستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توفرت.

تستخدم المجموعة للاستثمارات الغير مدرجة بالقيمة العادلة، تقنيات تقييم معروفة لإحتساب القيمة العادلة. قد لايمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لقياس قيمة الاستثمارات بصورة عادلة.

إذا لم تتوفر أسعار مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لإحتساب القيمة العادلة، تظهر الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

د) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

هـ) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تُحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كعقارات استثمارية. يتم تقييم العقارات الاستثمارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي مصنفة كاستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها ،فلل و مباني تتضمن العقارات الاستثمارية محتفظ بها لتحصيل الايجارات. الأرض لايتم إستهلاكها. المباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة.

ط) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من فلل تم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ي) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها.يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

السياسة المطبقة ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير(بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

* أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛

* أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.
تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.
تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي -BBB أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:
المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة.

٥ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناءا على المؤشرات المحددة في دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الفترة القصوى التي تؤخذ بغين الاعتبار في حال تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي الفترة القصوى المتعاقد عليها والتي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الإئتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً ؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل البنك بشروط لا تعتبرها البنك في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي
يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة للأوراق المالية، أو أي معلومات مُلاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المُصدِر في المجموعة، أو الأوضاع الإقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة للاستثمارات في الأوراق المالية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

١) الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على موجودات التمويلات واستثمارات في الصكوك (أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون) والذمم المدينة. يتم قياس الإنخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفّضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم إحتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الإنخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الإنخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. المبالغ المسترجعة من الأصول المشطوبة في السنوات السابقة يتم طرحها من مجموع مخصصات إنخفاض القيمة في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الإعتبار أي أدلة لإنخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الإنخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرية بصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لإنخفاض القيمة الذي تم تكبّده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بصورة فردية يتم تقييم الإنخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

٢) الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفّر أدوات قياس موثوقة للقيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترداد أقل من تكلفة الاستثمار.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ل) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لايتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لايتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم يحتسب المصرف أي شهرة.

م) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ن) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

يفرض البنك مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات . إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

س) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم المصرف بصفته مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

ع) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ف) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لايتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ص) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ق) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر المصرف المتعلقة **بعقود المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك **إيرادات وتكاليف الودائع** بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

٢ . *السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)*

ق) إحتساب الإيراد (يتبع)

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ر) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم المصرف بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها المصرف في أعمال الخير.

ش) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) *"الزكاة"* ، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ت) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المصرف كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المصرف والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المصرف. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المصرف كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

٢ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ت) منافع الموظفين (يتبع)

(٣) برنامج حوافز الموظفين

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم ،كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لاتملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

ث) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

خ) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم إحتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الإعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

ذ) التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ض) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المصرف يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ظ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المصرف في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المصرف وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

غ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

أأ) تمويل متوسط الأجل

يمثل التمويل المتوسط الأجل تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم إحتساب التمويل في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
نقد	٨,١٣٠	٨,١٣٤
أرصدة لدى البنوك	٥٥,٥٥١	٢٤,٤٦١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
- حساب جاري	١٤,٩٥٠	٢٥,٧٣٢
- حساب الإحتياطي	٢٠,٨٢٠	١٧,٤٦٠
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٥٠)	-
	٩٩,٤٠١	٧٥,٧٨٧

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. ودائع لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات	٤٣,٦٨٩	٣٣,٩٩٨
يُطرح: أرباح مؤجلة	(٥٠)	(٢٧)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(٢)	(٢)
	٤٣,٦٣٧	٣٣,٩٦٩

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٨ نسبة ٢,٩٢% (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٥٩%).
بلغت الودائع المالية المستحقة خلال ٩٠ يوم أو أقل ٤٢,٥٩٠ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٣٢,٩٢١ دينار بحريني).

٨. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
مرابحة	٣٣٨,٠١٢	٣٣٥,٠٦٤
مشاركة	٣,٥٤١	٦,٩١٨
وكالة	٥,٠٠٧	٢١,٤٨٢
مضاربة	١,٠٤٩	١,١٣٧
إستصناع	٢,٠٥٤	-
	٣٤٩,٦٦٣	٣٦٤,٦٠١
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(٢٢,٠٢٣)	(١٠,٠٩٧)
	٣٢٧,٦٤٠	٣٥٤,٥٠٤

تشتمل عقود المرابحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٢٥,٠٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٣,٠٣٩ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٦٤٧	٩,٦٢١	٧,٧٧٨	**٢٠,٠٤٦**
صافي الحركة بين المراحل	٢,٥٤٥	(٤,٧٩٢)	٢,٢٤٧	**-**
شطب	-	-	(١,٥٦٦)	**(١,٥٦٦)**
صافي المخصص للسنة	(٤٣٠)	(١,١٣٤)	٥,١٠٧	**٣,٥٤٣**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٤,٧٦٢**	**٣,٦٩٥**	**١٣,٥٦٦**	**٢٢,٠٢٣**

٢٠١٧	محددة	جماعية	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠١٧	١٥,١٦٤	٣,٤٠٤	١٨,٥٦٨
صافي المخصص للسنة	٤,٧٩٤	(٣٧)	٤,٧٥٧
شطب	(١٣,٢٢٨)	-	(١٣,٢٢٨)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٦,٧٣٠	٣,٣٦٧	١٠,٠٩٧

٩. استثمارات في الصكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
أدوات دين – بالتكلفة المطفأة		
- صكوك مُسعرة *	١٦١,٣٢٧	١١٢,٩٧١
- صكوك غير مُسعرة	١,٣١٧	١,٥٦٥
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٣٢٠)	(١,١٨٩)
	١٦١,٣٢٤	١١٣,٣٤٧

* تتضمن صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٨,٨٨٨ ألف دينار) مرهونة مقابل تمويل متوسط الأجل بقيمة ٤١,٣٥٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٤١,٣٠٨ ألف دينار) (راجع الإيضاح ١٥).

١٠. موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠١٨	٢٠١٧
التكلفة		
في ١ يناير	١١٩,٩٩٥	١٠٤,٨١٦
إضافات خلال السنة	٣١,٤٤٦	٢١,٨٧٣
سداد / تسويات خلال السنة	(١٢,٤٨٩)	(٦,٦٩٤)
في ٣١ ديسمبر	**١٣٨,٩٥٢**	١١٩,٩٩٥
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٢٢,٨٠٢	١١,٩٧٧
إستهلاك السنة	١١,٤٠٠	١٣,٤١٥
سداد خلال السنة	(٣,٩٢٨)	(٢,٥٩٠)
في ٣١ ديسمبر	**٣٠,٢٧٤**	٢٢,٨٠٢
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٠٨,٦٧٨**	٩٧,١٩٣

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١١,٥٢٥ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٨,٥٩٠ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١و٢ بمبلغ ٢٤٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٠٥٢ ألف دينار بحريني) والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ بمبلغ ٢,٢١١ (٢٠١٧: ٧٩ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٧٢٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٧٣ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٥,٦٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٨٨,٩٨٤ ألف دينار بحريني).

١١. استثمارات في أوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- أسهم حقوق ملكية غير مُسعرة (بالقيمة العادلة)	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*	٥١,٩٧٢	٥١,٩٣١
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١٥,٠٨١)	(١٢,٨٧٦)
	٥٠,٠٣٩	٥٢,٢٠٣

* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على استثمارات في شركات مقفلة أو تمثل استثمارات في مشاريع قامت المجموعة بالترويج لها. يتم إحتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك لعدم توفر سعر السوق أو أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم إحتسابها خلال السنة ٢,٢٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٣١١ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة.

خلال السنة، قامت المجموعة بشطب استثمارات منخفضة القيمة بالكامل بقيمة لا شئ (٢٠١٧: ٢,٩٨٨ ألف بحريني)

١٢. استثمارات عقارية

	أراضي	مباني	٢٠١٨ المجموع	٢٠١٧ المجموع
التكلفة				
في ١ يناير	١٩،١٦٧	١،٨٢٥	٢٠،٩٩٢	٢٢,٨٦٦
إضافة	١٠٥	-	١٠٥	-
بيع	(١,١٩١)	(١,٨٢٥)	(٣,٠١٦)	(١,٠٨٤)
مخصصات الانخفاض(إيضاح ١٩)	-	-	-	(٧٩٠)
في ٣١ ديسمبر	١٨,٠٨١	**-**	١٨,٠٨١	٢٠,٩٩٢
إستهلاك متراكم				
في ١ يناير	-	١,٣٧١	١,٣٧١	١,٣٥٨
إستهلاك السنة	-	-	-	٧٣
بيع	-	(١,٣٧١)	(١,٣٧١)	(٦٠)
في ٣١ ديسمبر	**-**	**-**	**-**	١,٣٧١
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	١٨,٠٨١	**-**	١٨,٠٨١	١٩,٦٢١

١٣. عقارات ومعدات

	أرض	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	٢٠١٨ الإجمالي	٢٠١٧ الإجمالي
التكلفة						
في ١ يناير	٦,٧١٤	٤,٤٢٣	٤,٤٩٠	٥٤٢	١٦,١٦٩	١٦,٢١٦
إضافات	-	٤٩	٥٩٥	٣٠	٦٧٤	٣٩١
استبعاد	-	-	-	-	-	(٤٣٨)
في ٣١ ديسمبر	٦,٧١٤	٤,٤٧٢	٥,٠٨٥	٥٧٢	١٦,٨٤٣	١٦,١٦٩
الإستهلاك المتراكم						
في ١ يناير	-	٤,٢٠٨	٣,٨٠٠	٤٠٦	٨,٤١٤	٨,٠٠٨
إستهلاك السنة	-	٧٧	٤٣٤	٥٣	٥٦٤	٤١١
استبعاد	-	-	-	-	-	(٥)
في ٣١ ديسمبر	-	٤,٢٨٥	٤,٢٣٤	٤٥٩	٨,٩٧٨	٨,٤١٤
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦,٧١٤	١٨٧	٨٥١	١١٣	٧,٨٦٥	٧,٧٥٥
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٦,٧١٤	٢١٥	٦٩٠	١٣٦	٧,٧٥٥	

١٤.ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
مؤسسات غير مالية	٤٨,٣٢٥	١٤,٨٥٣
أفراد	٧٢,١٤٥	٤٦,٥٠٦
	١٢٠,٤٧٠	٦١,٣٥٩

تمثل هذه المبالغ ودائع في صيغة عقود مرابحة ووكالة وتشمل أرباح مؤجلة بقيمة ٤,١٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٨٥٦ ألف دينار بحريني).

١٥. تمويل متوسط الأجل

حصل المصرف على تسهيلين مرابحة متوسطة الأجل بمبلغ ٤١,٣٥٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٤١,٣٠٨ ألف دينار بحريني) مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٨,٨٨٨ ألف دينار بحريني).

١٦. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
أرباح مضاربات مستحقة	٤,٢٧٨	٢,٨٦٠
ذمم دائنة للموظفين	٢٤٥	١٨٩
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع	٧٠٨	٦٧٤
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٥,٢٥٤	٤,٢٠٣
	١٠,٥١٢	٧,٩٥٣

١٧. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يدمج المصرف الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار ويقوم باستثمارها بصورة مشتركة مع المجموعة في الموجودات التالية :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
أرصدة لدى البنوك	٥٥,٥٥٠	٢٤,٤٦١
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	٢٠,٨٢٠	١٧,٤٦٠
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	٣٣,٩٦٩
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون – صكوك	١٦١,٣٢٧	١١٣,١٩٩
موجودات التمويلات	٦٥,٠٣٩	١٧٠,٧٢٩
	٣٤٦,٣٧٣	٣٥٩,٨١٨

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: لاشيء).

يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم يحتسب المصرف أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

١٧. حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

فيما يلي متوسط االأرباح الموزعة بين مساهمي المصرف و أصحاب حسابات الاستثمار:

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار
مضاربة شهرية *	٧٨,٦٦%	٢١,٣٤%	٧٣,٣٤%	٢٦,٦٦%
مضاربة ٣ شهور	٥٤,٤١%	٤٥,٥٩%	٥٨,٥٨%	٤١,٤٢%
مضاربة ٦ أشهر	٤٩,٣١%	٥٠,٦٩%	٥٥,٣٠%	٤٤,٧٠%
مضاربة ١٢ شهر	٢٩,٥٠%	٧٠,٥٠%	٣٧,٩٩%	٦٢,٠١%
مضاربة ١٨ شهر	٢٣,٢٨%	٧٦,٧٢%	٨٠,٥٥%	١٩,٤٥%
مضاربة ٢٤ شهر	٢١,١٥%	٧٨,٨٥%	٢٥,٦٣%	٧٤,٣٧%
مضاربة ٣٦ شهر	١٤,٧٠%	٨٥,٣٠%	١٢,٢٢%	٨٧,٧٨%

*تتضمن حسابات التوفيرو الوافر و وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغت حصة المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار ٤١,٨٢% (٢٠١٧: ٤١,٨٦%) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن البنك تنازل عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٢٠,٣٨% (٢٠١٧: ١٦,٩٤%).

لا يتشارك المصرف في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وودائع لدى البنوك بغرض المحافظة على السيولة.

١٨. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع:		
١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٦: ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**١٠٥,٠٠٠**	١٠٥,٠٠٠

يوجد لدى المصرف فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، يحتفظ المصرف بأسهم خزينة تبلغ ١٠١,٠٨١,٧١٤سهماً (٢٠١٧: ٩٠,٦٤٤,١١٣سهما).

١٨. رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	٤٧,٠٠٠
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	١٠٤,٧٧٩,١١٠	٩,٩٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	٩٦,١٢٥,٧٥٩	٩,٣٧
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	٨٨,٣٢٢,٤٢٥	٨,٤١

*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تمثل هذه الأسهم ٤٧% من رأس مال المصرف (٢٠١٧: ٤٧%) تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.

١٩. إيراد من الصكوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
أرباح من أدوات دين – صكوك	٦,٤٨٩	٤,٦٢٨
أرباح/ (خسائر) من بيع صكوك	(١١٢)	١٠٨
	٦,٣٧٧	٤,٧٣٦

٢٠. تكلفة الموظفين

	٢٠١٨	٢٠١٧
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٦,٠٧٥	٥,٦٧٩
مصروفات تأمينات إجتماعية	٩٢٩	٨٥٢
مصروفات الموظفين الأخرى	١٧١	١٤٣
	٧,١٧٥	٦,٦٧٤

٢١.مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
تكلفة المَكاتب	١,٠٣٧	١,١١٤
تكاليف إعلانات وتسويق	٤٣٧	٥٣٤
أتعاب مهنية	٨٢٥	٧٥٧
تقنية المعلومات	٤٨٣	٤٤٦
مصروفات مجلس الإدارة	٤٤١	٣٥٦
مصروفات الإتصالات	٣٠٠	٣١٣
مصروفات قنوات التوزيع	٤٩٥	٥٣٧
مصروفات إدارية أخرى	٦٧٠	٩٩١
مصروفات إستهلاك	٥٦٤	٤١١
	٥,٢٥٢	٥,٤٥٩

٢٢.صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠١٨	٢٠١٧
أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية	٥٠	-
موجودات التمويلات	٣,٥٤٣	٤,٧٥٧
استثمارات في صكوك	(١٠٠)	٣٩٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)	٧٢٥	١٧٣
استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ١١)	٢,٢٠٥	١,٣١١
استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٢)	-	٧٩٠
موجودات أخرى	-	٤٣
إلتزامات وضمانات مالية	(١٣٥)	-
	٦,٢٨٨	٧,٤٧٠

٢٣. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

أسست المجموعة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م) ("حوافز")، وهي شركة ذات أغراض خاصة، للإحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ٢,٧٤٦,٩٥٧ سهماً (٢٠١٧: ٤,٦٤٣,٧٦٥ سهماً). خلال السنة، تم منح ٩١٧,٦٢٨ سهماً (٢٠١٧: ١,٠٩١,٩٦٢ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قام المصرف بتحويل ١,٨٩٦,٨٠٨ سهماً للموظفين (٢٠١٧: ١,٦٣٣,٨٦٦).

٢٤.التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

المطبقة على سنة ٢٠١٨ فقط

وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ك) وإيضاح (٣٤).

المطبقة على سنة ٢٠١٨ و٢٠١٧

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما بتصنيفه كأدوات استثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات استثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار ويخضع كل استثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ)١).

التقديرات

المطبقة على سنة ٢٠١٨ فقط

الإنخفاض في قيمة موجودات التمويلات المحتسبة بالتكلفة المطفأة

تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم (٥)(ز) وإيضاح (٣٤).

المطبقة على سنة ٢٠١٨ و٢٠١٧

الإنخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقوم المجموعة بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، كما تَعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار. من الممكن، بناءاً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

٢٤. *التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)*

التقديرات (يتبع)

تحديد القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة
تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المُسعّرة بإستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءاً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي تم الاستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لايمكن تحديدها بدقة. لايمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية).من الممكن بحد معقول، بناءاً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات .

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للاستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للاستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام المصرف بتبني طريقة مضاعف اكتساب السعر لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعّرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥% في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٦٥٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٦٥٧ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قِبل المجموعة.

٢٥. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات.يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ التقرير، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٣٠,٧٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٤٠,٩٧). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٧: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات.

٢٦.معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات يمارس المصرف عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمصرف.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

الفئة *	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١%	١,٠٥٠,٧٦٣	١

** موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.*

٢٦ . *معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)*

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المصرف. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٨	٢٠١٧
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٣٩١**	٣١٤
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**١,٤٠٢**	١,٣٢٨

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**شركـات زميلة**	**أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية**	**الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها**	**موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)**	**الإجمالي**
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٢,٢٦٨	٥,٧١٠	-	**٧,٩٧٨**
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢٠,٧١٩	**٢٣,٠٠٣**
موجودات أخرى	١١٧	-	-	٨٥٣	**٩٧٠**
المطلوبات					
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	-	-	٩٣,٩١٧	-	**٩٣,٩١٧**
حسابات جارية للعملاء	٦٧	٧٩٨	٦٩٥	١,٢٠٥	**٢,٧٦٥**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٨٠	١,٣٧٠	١٠,٧٧٩	٤٦٨	**١٣,٠٩٧**

٢٦ . معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٩٦٧	٥,٧١٠	١,٣٨٨	٨,٠٦٥
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢٣,٧٩٤	٢٦,٠٧٨
موجودات أخرى	٤,٧٢٧	-	-	١,٠٢٩	٥,٧٥٦
المطلوبات					
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	-	-	١٥,٠٩١	-	١٥,٠٩١
حسابات جارية للعملاء	٥٥	-	٥٩٥	١,٣٥٩	٢,٠٠٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥٩٢	٢٤١	٢١,٠٣٤	٨٧٥	٢٢,٧٤٢

٢٠١٨	**شركـات زميلة**	**أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية**	**الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها**	**موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)**	**المجموع**
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	١٣٣	٣٧٣	-	**٥٠٦**
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	١٤٣	**١٤٣**
رسوم وإيرادات أخرى	-	-	-	-	**-**
المصروفات					
مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٢,٢٧٨	-	**٢,٢٧٨**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٢	٣١	٣٥٠	١١	**٤٠٤**
تكلفة الموظفين	-	١,٤٠٢	-	-	**١,٤٠٢**
مصروفات أخرى	-	-	-	٥٩	**٥٩**
الاسترجاع / مخصص إنخفاض القيمة	-	-	-	-	**-**

٢٦. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٧	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٤٨	٣٣٤	٨٧	٤٦٩
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-	-
رسوم وإيرادات أخرى	٧	-	-	-	٧
المصروفات					
مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٣٦٩	-	٣٦٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	٣٠	٧	٣٠٢	٢٥	٣٦٤
تكلفة الموظفين	-	١,٣٢٨	-	-	١,٣٢٨
مصروفات أخرى	-	-	-	-	-
استرداد / مخصص إنخفاض القيمة	-	-	-	٨٤٢	٨٤٢

٢٧. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	٢٠١٨	٢٠١٧
ربح العائد للشركة الأم للسنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٦٥٩	١,٩٦٩
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)	٩٥٦,٤٠٠	٩٦٣,٠٧١
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	٠,٦٩	٢,٠٤

لا يمتلك المصرف أي أدوات مخفضَّة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٢٨. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المصرف مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان إلتزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٩. الزكــاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لايقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقِرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ويقوم المصرف بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ١٩١ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٥٥٦ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ الواجب إخراجها من قبل المصرف على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ١٨٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٤٣١ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٤ ألف دينار بحريني أو ٠,٤ فلس لكل سهم (٢٠١٧: ١٢٥ ألف دينار بحريني أو ١٢فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. سيدفع المصرف مبلغ ٠,٤ آلف دينار بحريني (٢٠١٧: ١١ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ إستناداً إلى ٠,٤ فلس للسهم الواحد.

٣٠. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتِب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم المصرف منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام المصرف بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم المصرف ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولاتمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٢ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

٣٠ . بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	٩٩,٤٠٠	-	**٩٩,٤٠١**
ودائع لدى مؤسسات مالية	١,١٧٥	٤٢,٤٦٢	-	**٤٣,٦٣٧**
موجودات التمويلات	-	٣٢٧,٦٤٠	-	**٣٢٧,٦٤٠**
استثمارات في الصكوك	-	١٦١,٣٢٤	-	**١٦١,٣٢٤**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٢٠,٢٠٣	-	**١٢٠,٢٠٣**
استثمارات في أوراق مالية	٥٠,٠٣٩	-	-	**٥٠,٠٣٩**
استثمارات عقارية	١٨,٠٨١	-	-	**١٨,٠٨١**
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	١١,٣٢٠	٣,٩٥٨	١,٢٢٠	**١٦,٤٩٨**
عقارات ومعدات	-	-	٧,٨٦٥	**٧,٨٦٥**
إجمالي موجودات القطاع	**٨٦,٨٦٧**	**٧٥٤,٩٨٧**	**٩,٠٨٥**	**٨٥٠,٩٣٩**
ودائع من مؤسسات مالية	-	١٥٨,٣٤٩	-	**١٥٨,٣٤٩**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٢٠,٤٧٠	-	**١٢٠,٤٧٠**
تمويل متوسط الأجل	-	٤١,٣٥٧	-	**٤١,٣٥٧**
حسابات جارية للعملاء	١,١٧٥	٦٩,٢٤١	-	**٧٠,٤١٦**
مطلوبات أخرى	٢,١٧١	٦,٢٢٠	٢,١٢١	**١٠,٥١٢**
إجمالي مطلوبات القطاع	**٣,٣٤٦**	**٣٩٥,٦٣٧**	**٢,١٢١**	**٤٠١,١٠٤**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**٣٤٦,٣٧٣**	**-**	**٣٤٦,٣٧٣**
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	**١٠,٦٨١**	**-**	**-**	**١٠,٦٨١**

٣٠ . بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٢٦,٥٦٥	-	**٢٦,٥٦٥**
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٢٥	٩٣٠	-	**٩٥٥**
إيراد من الصكوك	-	٦,٣٧٧	-	**٦,٣٧٧**
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	١,٤٢٢	-	-	**١,٤٢٢**
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٥)	٢,٨٧٧	-	**٢,٨٤٢**
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**١,٤١٢**	**٣٦,٧٤٩**	**-**	**٣٨,١٦١**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار				
قبل حصة المصرف كمُضارب	-	(١٤,٢٢١)	-	**(١٤,٢٢١)**
حصة المصرف كمضارب	-	٥,٦١٩	-	**٥,٦١٩**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**(٨,٦٠٢)**	**-**	**(٨,٦٠٢)**
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٨,١٩٠)	-	**(٨,١٩٠)**
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	-	(٢,٠٥٤)	-	**(٢,٠٥٤)**
إجمالي إيرادات القطاع	**١,٤١٢**	**١٧,٩٠٣**	**-**	**١٩,٣١٥**
تكلفة الموظفين	٧١٨	٢,٨٧٠	٣,٥٨٧	**٧,١٧٥**
مصروفات تشغيلية أخرى	٩٢	٩٥١	٤,٢٠٩	**٥,٢٥٢**
إجمالي مصروفات القطاع	**٨١٠**	**٣,٨٢١**	**٧,٧٩٦**	**١٢,٤٢٧**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	**٦٠٢**	**١٤,٠٤٢**	**(٧,٧٩٦)**	**٦,٨٨٨**
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(٢,٢٠٥)	(٤,٠٨٣)	-	**(٦,٢٨٨)**
نتائج القطاع	**(١,٦٠٣)**	**٩,٩٩٩**	**(٧,٧٩٦)**	**٦٠٠**

٣٠ . بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧	٧٥,٧٨٠	-	٧٥,٧٨٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٠٩٤	٣٢,٨٧٥	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	-	٣٥٤,٥٠٤	-	٣٥٤,٥٠٤
استثمارات في الصكوك	-	١١٣,٣٤٧	-	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٠٥,٧٨٣	-	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية	٥٢,٢٠٣	-	-	٥٢,٢٠٣
استثمارات عقارية	١٩,٦٢١	-	-	١٩,٦٢١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٠,٦٣٥	٣,٥٤١	١,٨٢٤	١٦,٠٠٠
عقارات ومعدات	-	-	٧,٧٥٥	٧,٧٥٥
إجمالي موجودات القطاع	٨٩,٨١١	٦٨٥,٨٣٠	٩,٥٧٩	٧٨٥,٢٢٠
ودائع من مؤسسات مالية	-	١٢٤,٢٦٥	-	١٢٤,٢٦٥
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٦١,٣٥٩	-	٦١,٣٥٩
تمويل متوسط الأجل	-	٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨
حسابات جارية للعملاء	١,٠٩٤	٧٣,٧٣٩	-	٧٤,٨٣٣
مطلوبات أخرى	٢,٠٠٢	٤,٤٣٥	١,٥١٦	٧,٩٥٣
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٠٩٦	٣٠٥,١٠٦	١,٥١٦	٣٠٩,٧١٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٣٥٩,٨١٨	-	٣٥٩,٨١٨
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١٠,٧٧٦	-	-	١٠,٧٧٦

٣٠ . بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٧	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٢٧,٣٦٨	-	٢٧,٣٦٨
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٢٥	٧٣٦	-	٧٦١
إيراد من الصكوك	-	٤,٧٣٦	-	٤,٧٣٦
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	(١,٦٥٨)	-	-	(١,٦٥٨)
رسوم وإيرادات أخرى	(٩٢)	٢,٧٣٦	-	٢,٦٤٤
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	(١,٧٢٥)	٣٥,٥٧٦	-	٣٣,٨٥١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار				
قبل حصة المصرف كمُضارب	-	(١٤,٨٨٤)	-	(١٤,٨٨٤)
حصة المصرف كمضارب	-	٧,٤٣٦	-	٧,٤٣٦
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(٧,٤٤٨)	-	(٧,٤٤٨)
يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٥,٣٣٤)	-	(٥,٣٣٤)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	-	(٦٤٨)	-	(٦٤٨)
إجمالي إيرادات القطاع	(١,٧٢٥)	٢٢,١٤٦	-	٢٠,٤٢١
تكلفة الموظفين	٦٦٧	٢,٦٧٠	٣,٣٣٧	٦,٦٧٤
مصروفات تشغيلية أخرى	٣٤٩	١,١٠٣	٤,٠٠٧	٥,٤٥٩
إجمالي مصروفات القطاع	١,٠١٦	٣,٧٧٣	٧,٣٤٤	١٢,١٣٣
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢,٧٤١)	١٨,٣٧٣	(٧,٣٤٤)	٨,٢٨٨
مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة	(٢,١٠١)	(٥,٣٦٩)	-	(٧,٤٧٠)
نتائج القطاع	(٤,٨٤٢)	١٣,٠٠٤	(٧,٣٤٤)	٨١٨

٣١.مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨٧,٢٥٣	٣,٥٩١	٦,٠٦٥	٢,٤٩٢	-	**٩٩,٤٠١**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٢,٥٩٠	-	١,٠٤٧	-	-	**٤٣,٦٣٧**
موجودات التمويلات	٧٣,٠٥٧	٢٦,٧٣١	٦٩,٨٤٨	١١٩,٤٠٥	٣٨,٥٩٩	**٣٢٧,٦٤٠**
استثمارات في الصكوك	١١٢,٤٣٦	-	٤٨,٨٨٨	-	-	**١٦١,٣٢٤**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤,٨٠٥	٣,٥٤٩	٧,٠٦٩	٣٤,٥٧٢	٧٠,٢٠٨	**١٢٠,٢٠٣**
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	٢٥,٢٧٣	٢٤,٧٦٦	**٥٠,٠٣٩**
استثمارات عقارية	-	-	-	-	١٨,٠٨١	**١٨,٠٨١**
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	٦,٢٥١	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	١,٩٣٩	-	٩	١٢,٠٢٨	٢,٥٢٢	**١٦,٤٩٨**
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٧,٨٦٥	**٧,٨٦٥**
إجمالي الموجودات	**٣٢٢,٠٨٠**	**٣٣,٨٧١**	**١٣٢,٩٢٦**	**١٩٣,٧٧٠**	**١٦٨,٢٩٢**	**٨٥٠,٩٣٩**
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٣١,٣١٢	١٧,٦٦٤	١٠٩,٣٧٣	-	-	**١٥٨,٣٤٩**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٥,١٧٢	٣٨,٠٥٧	٣٤,٣١٤	١٠,١٠٨	٢,٨١٩	**١٢٠,٤٧٠**
تمويل متوسط الأجل	-	-	٤١,٣٥٧	-	-	**٤١,٣٥٧**
حسابات جارية للعملاء	٢١,٦٤٩	٦,٨٥٣	٧,٤٤٢	٨,٥٠٥	٢٥,٩٦٧	**٧٠,٤١٦**
مطلوبات أخرى	٣,٢٣٣	١,٣٠٤	١,١٣١	٤,٨٤٤	-	**١٠,٥١٢**
إجمالي المطلوبات	**٩١,٣٦٦**	**٦٣,٨٧٨**	**١٩٣,٦١٧**	**٢٣,٤٥٧**	**٢٨,٧٨٦**	**٤٠١,١٠٤**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٦٩,٠٨٩	٤٣,٨١٥	٩٨,٧٠٣	٥٥,٥١٢	٧٩,٢٥٤	**٣٤٦,٣٧٣**
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٠,٦٨١	-	**١٠,٦٨١**
إلتزامات و ضمانات مالية	٢٠,٢٨٤	٣,٩٨٦	١٦,٢٠٤	٥,٥٧٧	٦	**٤٦,٠٥٧**

٣١.مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦٦,١٦٧	٣,٢١٢	٤,٨٢١	١,٥٨٧	-	٧٥,٧٨٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٢,٩٢١	-	١,٠٤٨	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	٧١,٩٣١	٣١,٤٥٦	٥٤,٠٣٩	١١٥,٠٦٨	٨٢,٠١٠	٣٥٤,٥٠٤
استثمارات في الصكوك	٦٤,٤٥٩	-	-	٤٨,٨٨٨	-	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١,٨٩٨	١,٧١٠	٣,٣١٣	٢٠,٠٨٩	٧٨,٧٧٣	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	٥٢,٢٠٣	-	٥٢,٢٠٣
استثمارات عقارية	-	-	-	-	١٩,٦٢١	١٩,٦٢١
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	٦,٢٥١	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٠,٦٠٥	٩٣١	٩٣	٣٩٧	٣,٩٧٤	١٦,٠٠٠
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٧,٧٥٥	٧,٧٥٥
إجمالي الموجودات	٢٤٧,٩٨١	٣٧,٣٠٩	٦٣,٣١٤	٢٣٨,٢٣٢	١٩٨,٣٨٤	٧٨٥,٢٢٠
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	٩١,٦٥٢	١٤,٣١٩	١١,٥٠٥	٦,٧٨٩	-	١٢٤,٢٦٥
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢١,٣٤١	١١,٠٩٠	٢٧,٦٤١	-	١,٢٨٧	٦١,٣٥٩
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨
حسابات جارية للعملاء	٤٦,٩٩٧	١٠,٥٦٦	٦,٤١٨	٣,٧٦٠	٧,٠٩٢	٧٤,٨٣٣
مطلوبات أخرى	٢,٣٩٣	٦٣٨	٧٣٩	٤,١٨٣	-	٧,٩٥٣
إجمالي المطلوبات	١٦٢,٣٨٣	٣٦,٦١٣	٤٦,٣٠٣	٥٦,٠٤٠	٨,٣٧٩	٣٠٩,٧١٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٧٥,١٠٩	٣٢,٦٧٠	٤٧,٨٥٢	١٥,١٩٢	٨٨,٩٩٥	٣٥٩,٨١٨
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٤,٥٢٢	-	٦,٢٥٤	-	١٠,٧٧٦
إلتزامات و ضمانات مالية	٣,٨٦٣	١٩,٣٣٦	١٧,٢٤٢	٢٦,٦٩٥	١	٦٧,١٣٧

٣٢.تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٩,٤٠١	-	-	**٩٩,٤٠١**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	-	-	**٤٣,٦٣٧**
موجودات التمويلات	١٠,٣٥٨	٥١,٦٣٠	٢٦٥,٦٥٢	**٣٢٧,٦٤٠**
استثمارات في الصكوك	١١,٧٩٥	٧,٥٤٠	١٤١,٩٨٩	**١٦١,٣٢٤**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١١٨,٦١٥	١,٥٨٨	**١٢٠,٢٠٣**
استثمارات في أوراق مالية	١٣,١٤٨	٣٣,٢٢٣	٣,٦٦٨	**٥٠,٠٣٩**
استثمارات عقارية	-	١٨,٠٨١	-	**١٨,٠٨١**
عقارات قيد التطوير	-	٦,٢٥١	-	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	١,٠٤٠	٦,٨٢٢	٨,٦٣٦	**١٦,٤٩٨**
عقارات ومعدات	-	٦,٧٣٩	١,١٢٦	**٧,٨٦٥**
إجمالي الموجودات	**١٧٩,٣٧٩**	**٢٤٨,٩٠١**	**٤٢٢,٦٥٩**	**٨٥٠,٩٣٩**
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية	١٥٨,٣٤٩	-	-	**١٥٨,٣٤٩**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٠١	-	١٢٠,٣٦٩	**١٢٠,٤٧٠**
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٥٧	-	-	**٤١,٣٥٧**
حسابات جارية للعملاء	٤,٩٢٠	٧,٨٣٢	٥٧,٦٦٤	**٧٠,٤١٦**
مطلوبات أخرى	-	٢٧	١٠,٤٨٥	**١٠,٥١٢**
إجمالي المطلوبات	**٢٠٤,٧٢٧**	**٧,٨٥٩**	**١٨٨,٥١٨**	**٤٠١,١٠٤**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**١٤,٥٤٣**	**١٢,٨٩٤**	**٣١٨,٩٣٦**	**٣٤٦,٣٧٣**
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٩,٦٦٨	٩٩٣	**١٠,٦٨١**
إلتزامات وضمانات مالية	٥١٣	١٢,٩١٣	٣٢,٦٣١	**٤٦,٠٥٧**

٣٢ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٥,٧٨٧	-	-	٧٥,٧٨٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٣,٩٦٩	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	١١,٠١١	٧٥,٦٨٨	٢٦٧,٨٠٥	٣٥٤,٥٠٤
استثمارات في الصكوك	١١,٨٥٧	١٤٦	١٠١,٣٤٤	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٠٥,٧١٥	٦٨	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية	١٣,١٤٧	٣٥,٣٨٧	٣,٦٦٩	٥٢,٢٠٣
استثمارات عقارية	-	١٩,٦٢١	-	١٩,٦٢١
عقارات قيد التطوير	-	٦,٢٥١	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١,٠٥٠	٥,٥٣٥	٨,٨٧٥	١٦,٠٠٠
عقارات ومعدات	-	٦,٧١٥	١,٠٤٠	٧,٧٥٥
إجمالي الموجودات	١٤٦,٨٢١	٢٥٥,٥٩٨	٣٨٢,٨٠١	٧٨٥,٢٢٠
المطلوبات				
ودائع من مؤسسات مالية	١٢٤,٢٦٥	-	-	١٢٤,٢٦٥
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٦١,٣٥٩	٦١,٣٥٩
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٠٨	-	-	٤١,٣٠٨
حسابات جارية للعملاء	٢,٦٨٨	١١,٤٤٨	٦٠,٦٩٧	٧٤,٨٣٣
مطلوبات أخرى	-	٢,٠٠٣	٥,٩٥٠	٧,٩٥٣
إجمالي المطلوبات	١٦٨,٢٦١	١٣,٤٥١	١٢٨,٠٠٦	٣٠٩,٧١٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٢٩,٩٩٠	١٦,٥٥٢	٣١٣,٢٧٦	٣٥٩,٨١٨
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٩,٧٨٣	٩٩٣	١٠,٧٧٦
إلتزامات وضمانات مالية	٦١٩	٢٤,٦٤٥	٤١,٨٧٣	٦٧,١٣٧

٣٢. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٣,٨٢٧	٧,٢٣٠	١٨,٣٠٦	٣٨	-	**٩٩,٤٠١**
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	-	-	-	-	**٤٣,٦٣٧**
موجودات التمويلات	٣١٣,٦٤٢	١٣,٩٦٠	-	٣٨	-	**٣٢٧,٦٤٠**
استثمارات في الصكوك	١٦١,٣٢٤	-	-	-	-	**١٦١,٣٢٤**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٢٠,١٦٢	-	-	٤١	-	**١٢٠,٢٠٣**
استثمارات في أوراق مالية	٢٩,٣٢٠	-	-	١٧,٠٥١	٣,٦٦٨	**٥٠,٠٣٩**
استثمارات عقارية	١٨,٠٨١	-	-	-	-	**١٨,٠٨١**
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	-	-	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	١٥,٧٩٤	١٥	-	٦٨٩	-	**١٦,٤٩٨**
عقارات ومعدات	٧,٨٦٥	-	-	-	-	**٧,٨٦٥**
إجمالي الموجودات	**٧٨٩,٩٠٣**	**٢١,٢٠٥**	**١٨,٣٠٦**	**١٧,٨٥٧**	**٣,٦٦٨**	**٨٥٠,٩٣٩**
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	١٥٨,٣٤٩	-	-	-	-	**١٥٨,٣٤٩**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٢٠,٤٧٠	-	-	-	-	**١٢٠,٤٧٠**
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٥٧	-	-	-	-	**٤١,٣٥٧**
حسابات جارية للعملاء	٦٩,٩١٦	٢٧٤	-	٢٢٦	-	**٧٠,٤١٦**
مطلوبات أخرى	١٠,٥١٢	-	-	-	-	**١٠,٥١٢**
إجمالي المطلوبات	**٤٠٠,٦٠٤**	**٢٧٤**	-	**٢٢٦**	-	**٤٠١,١٠٤**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٤٣,٥٨٩	٥٤٥	-	٢,٢٣١	٨	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	-	-	٩٩٣	-	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٤٥,٨٠١	٢٥٦	-	-	-	٤٦,٠٥٧

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

٣٢ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦١,٠٨٣	٢,٩٣٣	١١,٧٦١	١٠	-	٧٥,٧٨٧
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٣,٩٦٩	-	-	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	٣٣٧,٩٣٧	١٦,٥٣١	-	٣٦	-	٣٥٤,٥٠٤
استثمارات في الصكوك	١١٣,٣٤٧	-	-	-	-	١١٣,٣٤٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٠٥,٧٨٣	-	-	-	-	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية	٢٩,٢٧٩	-	-	١٩,٢٥٦	٣,٦٦٨	٥٢,٢٠٣
استثمارات عقارية	١٩,٦٢١	-	-	-	-	١٩,٦٢١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	-	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٥,١٧٥	١٥	-	٨١٠	-	١٦,٠٠٠
عقارات ومعدات	٧,٧٥٥	-	-	-	-	٧,٧٥٥
إجمالي الموجودات	٧٣٠,٢٠٠	١٩,٤٧٩	١١,٧٦١	٢٠,١١٢	٣,٦٦٨	٧٨٥,٢٢٠
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية	١٢٤,٢٦٥	-	-	-	-	١٢٤,٢٦٥
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٦١,٣٥٩	-	-	-	-	٦١,٣٥٩
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٠٨	-	-	-	-	٤١,٣٠٨
حسابات جارية للعملاء	٦٧,٣٣٢	٦,٩٢١	-	٥٨٠	-	٧٤,٨٣٣
مطلوبات أخرى	٧,٩٥٣	-	-	-	-	٧,٩٥٣
إجمالي المطلوبات	٣٠٢,٢١٧	٦,٩٢١	-	٥٨٠	-	٣٠٩,٧١٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٥٤,٢٩٠	٣,٠٤٣	-	٢,٤٨٥	-	٣٥٩,٨١٨
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٧٨٣	-	-	-	٩٩٣	١٠,٧٧٦
إلتزامات وضمانات مالية	٦٥,٨٩٣	١,٢٤٤	-	-	-	٦٧,١٣٧

٣٣.القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٦١,٣٢٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١١٣,١٩٩ ألف دينار بحريني) بلغت ١٦١,٦٤٤ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١١٢,٠٧٧ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٣٦,٨٩١ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٣٩,٠٥٦ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمصرف لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك بإستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعّرة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحَظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨
	-	**-**	**١٣,١٤٨**	**١٣,١٤٨**

٣٣ . القيمة العادلة (يتبع)

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨
	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام المستوى الثالث:

	٢٠١٨	٢٠١٧
في ١ يناير	١٣,١٤٨	١٥,١٤٨
إجمالي الخسائر في بيان الدخل	-	(٢,٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر	**١٣,١٤٨**	١٣,١٤٨

٣٤. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المصرف المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تتكون اللجنة من اللجنة الإدارية (مخاطر التشغيل)، اللجنة التنفيذية للإئتمان والإستثمار (مخطر الإئتمان والإستثمار)، لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة إلى اللجنات، أسس مجلس الإدارة دائرة مستقلة لإدارة المخاطر لتتحمل مسئولية للتعرف على، وقياس، والسيطرة على المخاطر واقتراح سياسات و إجراءات تصحيحية. إدارة المخاطر تتبع مباشرة اللجنة الإدارية للتدقيق وإدارة المخاطر.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال برامجه التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلِم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمصرف بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المصرف لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم المصرف بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر ، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.
- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لأتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والظروف، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.
- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في نمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقميات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.
- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، للإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)/المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحاسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصميفها كتعرضات متعثرة.
- الإدارة التصحيحة. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرض البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة،وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة				
تسهيلات التمويل				
درجة ١-٨ منخفضة القيمة	١,٠٧١	٧٠	*٧١,٦٢٨	٧٢,٧٦٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٨,١٥٨	١٠,٧٣٢	*٣,٣٤٩	٤٢,٢٣٩
درجة ٧ قائمة المراقبة	١٤	١٥,٤٠٣	-	١٥,٤١٧
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢٧,٢٨٧	١٥,٨٦٦	-	٤٣,١٥٣
٣٠ – ٦٠ يوماً	٨٨٥	١,٧٤٣	-	٢,٦٢٨
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	٨,٥٢٦	*٣,٣٤٩	١١,٨٧٥
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٦,٩٢٥	١٨,٨٢٩	-	٢١٥,٧٥٤
درجة ٧ قائمة المراقبة	١٣٩	٣,٣٤٥	-	٣,٤٨٤
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٢٦,٣٠٧**	**٤٨,٣٧٩**	**٧٤,٩٧٧**	**٣٤٩,٦٦٣**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٧٦٢)	(٣,٦٩٥)	(١٣,٥٦٦)	**(٢٢,٠٢٣)**
صافي القيمة الدفترية	**٢٢١,٥٤٥**	**٤٤,٦٨٤**	**٦١,٤١١**	**٣٢٧,٦٤٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ١-٨ منخفضة القيمة	-	٣١٦	١٨,٦١٣	١٨,٩٢٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢,٩٩٠	٢,٣٨٨	-	١٥,٣٧٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٣,٨٤٦	-	٣,٨٤٦
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٢,٢١٢	١,٩٢٦	-	١٤,١٣٨
٣٠ – ٦٠ يوماً	٧٧٨	٣,٢٢٧	-	٤,٠٠٥
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	١,٠٨٠	-	١,٠٨٠
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٢,٤١٧	٢,٠٤١	-	٨٤,٤٥٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٤٨	-	٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	**٩٥,٤٠٧**	**٨,٦٣٩**	**١٨,٦١٣**	**١٢٢,٦٥٩**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٠٦)	(١٣٩)	(٢,٢١١)	**(٢,٤٥٦)**
صافي القيمة الدفترية	**٩٥,٣٠١**	**٨,٥٠٠**	**١٦,٤٠٢**	**١٢٠,٢٠٣**

*تشمل تسهيلات تمويلات على ٣١,١٣٣ ألف دينار بحريني مصنفة في المرحلة الثالثة كجزء من الحسابات منخفضة القيمة بسبب فترة السماح.

٣٤ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦١,٣٢٧	-	-	١٦١,٣٢٧
إجمالي القيمة الدفترية	**١٦١,٣٢٧**	**-**	**١,٣١٧**	**١٦٢,٦٤٤**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣)	-	(١,٣١٧)	**(١,٣٢٠)**
صافي القيمة الدفترية	**١٦١,٣٢٤**	**-**	**-**	**١٦١,٣٢٤**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٣٤,٩٦٠	-	-	**١٣٤,٩٦٠**
إجمالي القيمة الدفترية	١٣٤,٩٦٠	-	-	**١٣٤,٩٦٠**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٢)	-	-	**(٥٢)**
صافي القيمة الدفترية	**١٣٤,٩٠٨**	**-**	**-**	**١٣٤,٩٠٨**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٦٧٠	١,٦٧٠
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤١,٧٣٣	٢,٦٣٩	-	٤٤,٣٧٢
درجة ٧ تحت المراقبة	-	١٥	-	١٥
إجمالي القيمة الدفترية	**٤١,٧٣٣**	**٢,٦٥٤**	**١,٦٧٠**	**٤٦,٠٥٧**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٦)	(٨٤)	(١٢٠)	**(٣٨٠)**
صافي القيمة الدفترية	**٤١,٥٥٧**	**٢,٥٧٠**	**١,٥٥٠**	**٤٥,٦٧٧**
مجموع صافي القيمة الدفترية	**٦٥٤,٦٣٥**	**٥٥,٧٥٤**	**٧٩,٣٦٣**	**٧٨٩,٧٥٢**

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	استثمارات في صكوك	موجودات مالية أخرى	الإجمالي
منخفضة القيمة						
درجة ٨-١٠: *منخفضة القيمة*	-	٥٥,٠٤٥	٥,٩٢٦	١,٥٦٤	-	٦٢,٥٣٥
غير مصنفة	-	-	-	-	٥,٨٦٩	٥,٨٦٩
مخصص إنخفاض في القيمة	-	(٦,٧٣٠)	(٧٩)	(١,٤١٧)	(٩٩٧)	(٩,٢٢٣)
القيمة الدفترية	-	٤٨,٣١٥	٥,٨٤٧	١٤٧	٤,٨٧٢	٥٩,١٨١
متأخرات غير منخفضة القيمة						
درجة ١ – ٦: *منخفضة إلى معتدلة*	-	١٩,٩٦٥	٨,٤٣٢	-	-	٢٨,٣٩٧
درجة ٧ : *تحت المتابعة*	-	٨,٦٩٠	١٠,٥٩٩	-	-	١٩,٢٨٩
المستحق يتكون من:						
إلى ٣٠ يوماً	-	١٨,٢٣٥	١٠,٥١٢	-	-	٢٨,٧٤٧
٣٠ – ٦٠ يوماً	-	٧,٣٣٢	٢,٧٩٣	-	-	١٠,١٢٥
٦٠ – ٩٠ يوما	-	٣,٠٨٨	٥,٧٢٦	-	-	٨,٨١٤
القيمة الدفترية	-	٢٨,٦٥٥	١٩,٠٣١	-	-	٤٧,٦٨٦
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة						
درجة ١ – ٦: *منخفضة إلى معتدلة*	٣٣,٩٦٩	٢٧٢,٢٦٠	٧٩,٦١٢	١١٣,٢٠٠	-	٤٩٩,٠٤١
درجة ٧ : *تحت المتابعة*	-	٨,٦٤١	٢,٣٤٥	-	-	١٠,٩٨٦
غير مصنفة	-	-	-	-	١١,١٢٨	١١,١٢٨
القيمة الدفترية	٣٣,٩٦٩	٢٨٠,٩٠١	٨١,٩٥٧	١١٣,٢٠٠	١١,١٢٨	٥٢١,١٥٥
يُطرح منها:						
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة	-	(٣,٣٦٧)	(١,٠٥٢)	-	-	(٤,٤١٩)
الإجمالي	٣٣,٩٦٩	٣٥٤,٥٠٤	١٠٥,٧٨٣	١١٣,٣٤٧	١٦,٠٠٠	٦٢٣,٦٠٣

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للأداة المالية والأصل المشترى لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

٣. مؤشرات نوعية

٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات. بناء على نصيحة لجنة مخاطر السوق بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر في السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر في السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.
تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر في السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر
تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سددا التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة مخاطر السوق بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ النطاقات التالية من المؤشرات الرئيسية للدول المختارة (حيث ينطبق ذلك): معدل تغير إجمالي الناتج المحلي، ومعدل التضخم، ومؤشر أسعار المستهلك، والإيرادات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ونمو الائتمان المحلي، والقوى العاملة (نسبة التغير)، وأسعار النفط. يتم الحصول على هذه العوامل الاقتصادية الكلية من صندوق النقد الدولي، ووحدة المعلومات الاقتصادية.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدو ث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.

- احتمالات حدو ث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً ، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً / متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً / متعثراً، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر في السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.
أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة انتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة انتمانياً (المرحلة٣)	المجموع ٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	٢,٨٦٠	١٠,٥٣٧	١٠,٣١٧	٢٣,٧١٤
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	٣,١٨٨	(٣,٠٨٦)	(١٠٢)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية	(٣١٦)	٣٩٨	(٨٢)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٢٢٩)	(٢,٤٦٣)	٢,٦٩٢	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر	٢,٦٤٣	(٥,١٥١)	٢,٥٠٨	-
استردادات / الغاء مخصصات انتفت الحاجة إليها	(٤٠٤)	(١,٤٦٨)	٧,٦٦٨	٥,٧٩٦
استرداد / إعادة	-	-	(١,٧١٣)	(١,٧١٣)
شطب	-	-	(١,٥٦٦)	(١,٥٦٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة انتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة انتمانياً (المرحلة٣)	المجموع ٢٠١٨
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥٠	-	-	٥٠
إيداعات لدى المؤسسات المالية	٢	-	-	٢
موجودات التمويلات	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)	١٠٦	١٣٩	٢,٢١١	٢,٤٥٦
استثمار في الصكوك	٣	-	١,٣١٧	١,٣٢٠
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٧٦	٨٤	١٢٠	٣٨٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة
إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على إفتراض عدم مقدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءاً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الإئتمان بالمصرف.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها
بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ١٦,٨٩٦ دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٥,١٦٠ ألف دينار بحريني) منها ٨,٨٠٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢,٠٠٠ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير مخفضة وغير متأخرة كما في ديسمبر ٢٠١٨. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أوسداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١٤٢,٨٩٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١١٧,١٦٨ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٣٩,٢٦٩ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٧: ١٣,٣٥٢ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة
يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق
يقوم البنك بتصنيف موجودات التمويلات و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضى موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوما، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب
يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو استثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ١,٥٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١٣,٢٢٨ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قام البنك باسترداد ٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٣٨ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها غذا تم إدراجها في قائمة المتابعة. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٤٠,٤٧١	١٦,٥٨٧	**٥٧,٠٥٨**	٢٨,٥٤٥	٥,٨٤٤	٣٤,٣٨٩
أخرى	٢,١٩٣	-	**٢,١٩٣**	٢,١٧٥	-	٢,١٧٥
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٢١,٣٩٧	١٩,٢٣٢	**٤٠,٦٢٩**	٢٣,١٩٣	٢١,٤٢٨	٤٤,٦٢١
أخرى	٢,٩٢٩	-	**٢,٩٢٩**	٥,١٨٢	-	٥,١٨٢
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	٨٧,٦٣٧	٨٢,٦٨٠	**١٧٠,٣١٧**	٩٤,٣٦٨	٧٨,٥٧٥	١٧٢,٩٤٣
أخرى	١٢,٤١٦	-	**١٢,٤١٦**	٢٥,٥٦٦	٢٠	٢٥,٥٨٦
الإجمالي	**١٦٧,٠٤٣**	**١١٨,٤٩٩**	**٢٨٥,٥٤٢**	١٧٩,٠٢٩	١٠٥,٨٦٧	٢٨٤,٨٩٦

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٣٦,٠٥% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٢٦,٨٦%).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٣٢.

يقوم المصرف بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	١٠,٣٥٨	-	١٠,٣٥٨	١١,٠١١	-	١١,٠١١
عقارات	٥١,٦٣٠	١١٨,٦١٥	١٧٠,٢٤٥	٣٩,٧٧١	١٠٥,٧١٥	١٤٥,٤٨٦
إنشاءات	٥٤,٨٠٣	-	٥٤,٨٠٣	٣٥,٩١٧	-	٣٥,٩١٧
متاجرة	٧٨,٠٠٩	-	٧٨,٠٠٩	٩٠,٦٩١	-	٩٠,٦٩١
تصنيع	١٣,٨٨٠	-	١٣,٨٨٠	٤٥,٠٩٠	-	٤٥,٠٩٠
أخرى	١١٨,٩٦٠	١,٥٨٨	١٢٠,٥٤٨	١٣٢,٠٢٤	٦٨	١٣٢,٠٩٢
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٢٧,٦٤٠**	**١٢٠,٢٠٣**	**٤٤٧,٨٤٣**	٣٥٤,٥٠٤	١٠٥,٧٨٣	٤٦٠,٢٨٧

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

٣٤ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كلٍ من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويلات متوسطة الأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء ، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	%	%
٣١ ديسمبر	١٦,٧٩	٩,٣٠
المتوسط للفترة	١٣,٠٩	١٨,٢٦
الحد الأقصى للفترة	١٩,٥٥	٢٩,٩٧
الحد الأدنى للفترة	٦,٦٠	٥,١٥

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٣١.

٣٤ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق
تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق
يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية
الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤٢,٥٩٠	-	١,٠٤٧	-	-	**٤٣,٦٣٧**
موجودات التمويلات	٤٠,٨٨١	٩,٣٤٥	٣٦,٥٨٨	٦٦,٠٠٣	١٧٤,٨٢٣	**٣٢٧,٦٤٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١٥	٧	٢٣٠	٧,٥٢٨	١١٢,٤٢٣	**١٢٠,٢٠٣**
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	-	-	-	١٦,٢٢٧	١٤٥,٠٩٧	**١٦١,٣٢٤**
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**٨٣,٤٨٦**	**٩,٣٥٢**	**٣٧,٨٦٥**	**٨٩,٧٥٨**	**٤٣٢,٣٤٣**	**٦٥٢,٨٠٤**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٣١,٣١٢	١٧,٦٦٤	١٠٩,٣٧٣	-	-	**١٥٨,٣٤٩**
تمويل متوسط الأجل	-	-	٤١,٣٥٧	-	-	**٤١,٣٥٧**
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧,١٨٠	٢١,١٦٣	٢٧,٧٢٢	٣٤,٤٠٥	-	**١٢٠,٤٧٠**
حسابات جارية للعملاء	١,١٩٩	-	-	-	-	**١,١٩٩**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٥٤,١٣٣	٧٣,١٠٢	٩٨,٨٣٠	٢٠,٣٠٨	-	**٣٤٦,٣٧٣**
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٢٢٣,٨٢٤**	**١١١,٩٢٩**	**٢٧٧,٢٨٢**	**٥٤,٧١٣**	**-**	**٦٦٧,٧٤٨**
فجوة معدل هامش الربح	**(١٤٠,٣٣٨)**	**(١٠٢,٥٧٧)**	**(٢٣٩,٤١٧)**	**٣٥,٠٤٥**	**٤٣٢,٣٤٣**	**(١٤,٩٤٤)**

٣٤ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٢,٩٢١	-	١,٠٤٨	-	-	٣٣,٩٦٩
موجودات التمويلات	٥١,٢١٩	١٢,٢٧٥	٥٣,٤٠٢	٦٢,٨٣٢	١٧٤,٧٧٦	٣٥٤,٥٠٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	-	٧	-	٧,٧٧٧	٩٧,٩٩٩	١٠٥,٧٨٣
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	-	-	٢٨٤	١٤٧	١١٢,٩١٦	١١٣,٣٤٧
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٨٤,١٤٠	١٢,٢٨٢	٥٤,٧٣٤	٧٠,٧٥٦	٣٨٥,٦٩١	٦٠٧,٦٠٣
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
ودائع من مؤسسات مالية	٩١,٦٥٢	١٤,٣١٩	١١,٥٠٥	٦,٧٨٩	-	١٢٤,٢٦٥
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد	٧,٦٣٠	٩,٦٦٠	٢٤,٦٠٦	١٩,٤٦٣	-	٦١,٣٥٩
حسابات جارية للعملاء	١,٢٨٦	-	-	-	-	١,٢٨٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٩٠,٦٩١	٦٦,٥٥٩	٨٨,٧٨٩	١٣,٧٧٨	١	٣٥٩,٨١٨
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٩١,٢٥٩	٩٠,٥٣٨	١٢٤,٩٠٠	٨١,٣٣٨	١	٥٨٨,٠٣٦
فجوة معدل هامش الربح	(٢٠٧,١١٩)	(٧٨,٢٥٦)	(٧٠,١٦٦)	(١٠,٥٨٢)	٣٨٥,٦٩٠	١٩,٥٦٧

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	**٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	± ١٤٩	± ٦٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	± ١٩٦	± ٩٨

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة المصرف غير التجارية.

٣٤ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٧ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	٢٨,٩٠٥	١٢,٢٣٦
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	٢٠,٢٢٦	(٧,٧٠٧)
يورو	(٤٠٢)	(٢٩٧)
دولار أسترالي	٤,٦٢٧	٤,٦٠٧
دينار كويتي	٣,٣٧٩	٣,٥٤٤
جنيه إسترليني	(٥٧٩)	٤٨٠
روبية هندية	٣٨	٩

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥% إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠١٨ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٧ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	± ٢٠	± ١٥
دولار أسترالي	± ٢٣١	± ٢٣٠
دينار كويتي	± ١٦٩	± ١٧٧
جنيه إسترليني	± ٢٩	± ٢٤
روبية هندية	± ٢	-

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية
يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢٤ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر التشغيل
مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال
يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠% من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٨، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١٣,٧٢٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١١,٣٢٥ ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٦٦٨,٠٧٧**	٦٨٣,٧٨٤
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	١١٢,٤٦٧	١٢٣,١٤١
- يطرح: التعديلات التنظيمية	(١٣,٧٢٠)	(١١,٣٢٥)
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	**٩٨,٧٤٧**	١١١,٨١٦
فئة الإضافية (١)	-	-
الفئة الثانية لرأس المال	٧,٣٨٢	٤,٤١٩
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٠٦,١٢٩**	١١٦,٢٣٥
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**١٥,٩١%**	١٧,٠٠%
معدل تغطية السيوله	**٣٩٥,٠٣%**	١١١,٩٩%
معدل صافي التمويل المستقر	**٨٨,٣١%**	١٩٦,٠١%
معدل الرفع المالي	**٤,٧٥**	١٩,٠٢

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٥. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

	٢٠١٨	٢٠١٧
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٣٣,١٩٣	٤٨,٧٤٧
ضمانات مالية	١٢,٨٦٤	١٨,٣٩٠
	٤٦,٠٥٧	٦٧,١٣٧

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

إلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٦. المسؤولية الإجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية.

٣٧. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.